غسيل الأموال يكلف الاقتصاد العالمي 300 مليار دولار سنوياً

دعا الأمين العام للجنة الإعلامية للتوعية المصرفية بالمصارف السعودية طلعت زكي حافظ إلى ضرورة إنشاء وحدة لمكافحة غسل الأموال بوزارة التجارة، محذرا من الحيل والأساليب الملتوية التي تطفو على السطح ومنها ظاهرة الترميش والتي هي بيع آجل ولكنه ينطوي على الكثير من الحيل لجر المزيد من الضحايا لسرقة أموالهم مشددا على أن كل تحرك غير شفاف تصحبه ضبابية في المعلومات والمصادر هو مدخل للغش الذي يؤدي في نهاية المطاف إلى الأموال المشبوهة وذلك هو الغموض الذي يلف عمليات الترميش التي تقوم على شراء السلع بغير أسعارها الحقيقية وبيعها أيضا.

جاء ذلك في المحاضرة التي نظمتها الغرفة التجارية الصناعية بالمدينة المنورة وحضرها عدد كبير من رجال المال والأعمال والمهتمين بهذه الظاهرة، بين فيها طلعت حافظ أن التوعية هي رأس الرمح في التصدي لهذه الظاهرة الآفة وأن المواطن هو خط الدفاع الأول للكشف عن هذه الممارسة الخطرة التي تضر بالأمن الاقتصادي مستشهدا في ذلك بمقولة صاحب السمو الملكي الأمير نايف بن عبدالعزيز -رحمه الله- والذي قال: إن المواطن هو رجل الأمن والمدافع الأول عن الوطن.

وأوضح حافظ أن لجريمة غسل الأموال حالات كثيرة وصور ومداخل وثغرات متعددة يمكن التسلل عبرها لـ«مواعين» المال المختلفة مؤكدا أنه ليست للمؤسسات الكبيرة والبنوك وحدها المعنية بهذه الظاهرة وإنما الأفراد كذلك يمكن أن يكونوا أداة مثالية من حيث يعلمون أولا يعلمون لتوسيع دائرة الجريمة في إشارة لظاهرة الترميش التي نشر عنها مؤخرا في الصحف. وقال إن الوقت بات ملائما لإنشاء وحدة لمكافحة غسل الأموال بوزارة التجارة وأن الغرف التجارية عليها مسؤولية كبرى في مكافحة غسل الأموال بوصفها جهات معنية بأمر القطاع الخاص ومجتمع المال والأعمال وأنه من الضرورة بمكان أن تقوم الغرف بوضع آليات لمتابعة هذه الظاهرة وسط قطاع المال والأعمال ومن المهم أن نسعى لبناء كيان يحاكي الإنذار المبكر لكل حركة مشبوهة والإبلاغ عنها لمتابعتها من قبل الجهات المختصة والتحقق منها بسرية تامة كحالة اشتباه حتى يتثبت الأمر. وقال حافظ: إن جريمة غسل الأموال في صورها المتعددة هي من كبرى الجرائم التي باتت تؤرق العديد من الاقتصادات في العالم وأن حجم الأموال المغسولة تقدر بـ300 بليون دولار سنويا، فيما تقدر وزارة الخارجية الأمريكية بأن حجم الأموال المغسولة في العالم ككل يصل الى نحو 500 بليون دولار سنويا.

ارتفاع كلفة غسيل الأموال

«المركزي الأوروبي»: منطقة اليورو لم تخرج كلياً من دائرة الخطر

اقر البنك المركزي الاوروبي امس أن منطقة اليورو لم تغادر كليا دائرة خطر ازمة الديون السيادية التي تعاني منها المنطقة الاقتصادية منذ نهاية عام 2008 وبداية 2009.

وقال نائب رئيس البنك فيكتور كونستانتسيو في مؤتمر صحافي في مقر البنك في مدينة فرانكفورت الألمانية «اذا نظرنا الى ان منطقة اليورو كانت قبل عامين مهددة بالانهيار فان ذلك يشجعنا ولكن هذا لا يعني ان المنطقة الاقتصادية غادرت دائرة الخطر».

واشاد بجهود الجهات المسؤولة في منطقة اليورو الرامية الى حل ازمة الديون قائلا ان «المنطقة الاقتصادية استطاعت احداث تحول على صعيد محاربة الازمة والعمل على استقرار عملتها الوحدة لا سيما من خلال اتخاذ قرارت بتأسيس اتحاد بنكي في اوروبا ورقابة بنكية موحدة الامر الذي يصب في مصلحة منطقة اليورو». واضاف ان «هذا كله لا يعني نهاية الطريق ومن المبكر جدا اعتبار الازمة منتهية».

وذكر ان اهم التحديات التي تواجه منطقة اليورو هي تشجيع النمو الاقتصادي ونسبة البطالة المرتفعة وارتفاع نسبة التضخم لاسيما بالنسبة للدول المدانة».

«الوطني للاستثمار»: ارتفاع المؤشر الاقتصادي لدول التعاون بنسبة 0.7 في المئة

أداء المؤشرات

قال تقرير شركة الوطني للاستثمار أبدت مؤشرات الأسواق في الفترة من 18 ابريل إلى 25 ابريل 2014 تباينا في أدائها، فقد سجل مؤشر الشرق الأوسط وشمال أفريقيا أفضل أداء للفترة حيث بلغت نسبة الارتفاع فيه 0.8 في المئة، كما ارتفع مؤشر دول مجلس التعاون الخليجي بنسبة 0.7 في المئة في حين ارتفع مؤشر أوروبا 0.3 بنسبة في المئة. .بينما تراجع مؤشر الامريكيتين بنسبة 0.2 في المئة. في حين سجل مؤشر آسيا تراجعا بنسبة 1.0 في المئة، أما مؤشر الأسواق النامية فقد تراجع بنسبة 1.8 في المئة وانخفض مؤشر البرازيل وروسيا والهند والصين بنسبة 2.1 في المئة.

أما منذ بداية العام، فقد حقق مؤشر دول مجلس التعاون الخليجي ارتفاعا بلغ 16.2 في المئة وارتفع مؤشر الشرق الأوسط وشمال افريقيا بمعدل 16.0 في المئة ومؤشر اوروبا بنسبة 2.5 في المئة، في حين ارتفع مؤشر الامريكيتين بنسبة 1.5 في المئة. كما لوحظ تراجع في مؤشر الأسواق النامية بنسبة 0.3 في المئة. وانخفض مؤشر آسيا بنسبة 3.3 في المئة وتراجع مؤشر البرازيل وروسيا والهند والصين بمقدار 3.9 في المئة .

«اتصالات» توقع اتفاقية قرض بمبلغ 3.15 مليارات يورو مع سبعة عشر بنكاً

شعار اتصالات

أعلنت «اتصالات» شركة الاتصالات الرائدة في منطقة الشرق الأوسط، اليوم توقيعها على اتفاقية قرض متعدد العملات بمبلغ 3.15 مليارات يورو مع سبعة عشر بنكا عالميا، إقليميا ومحليا، وذلك لغاية تمويل صفقة الاستحواذ على حصة فيفندي والبالغة 53 في المئة من أسهم شركة اتصالات المغرب.

وتشتمل اتفاقية القرض على شريحتين يمكن استخدامهما باليورو او و بالدولار: الشريحة A وهي عبارة عن قرض معيري بمبلغ 2.1 مليار يورو لمدة اثنا عشر شهرا وبسعر اقتراض 45 نقطة أساس فوق اليورايبور «سعر الاقتراض الداخلي بين البنوك باليورو» بزيادة قدرها 15 نقطة أساس عند بداية كل ثلاثة شهور تباعا عند نهاية الشهر السادس ، أما الشريحة B فهي عبارة عن قرض لمدة ثلاث سنوات بمبلغ 1.05 مليار يورو يتم سداده بالكامل عند نهاية السنة الثالثة وبسعر 87 نقطة أساس فوق اليورايبور.

وسيتم سحب مبلغ القرض «الشريحة A و B» عند الانتهاء من عملية الاستحواذ بالكامل مع شركة فيفندي.

الإمارات: الغاز الصخري الأمريكي باهظ الكلفة بدرجة لا تجعله مصدر قلق «أوبك»

سهيل المزروعي

قال وزير الطاقة الاماراتي سهيل بن محمد المزروعي امس إن الوقود الصخري الأمريكي باهظ التكلفة بدرجة لا تجعله مصدر قلق لمنظمة أوبك.

وقال المزروعي لرويترز على هامش مؤتمر عن الطاقة في مدينة مراكش المغربية «أعتقد ان النفط الصخري أداة مفيدة وليس تهديدا. لو لم يكن هناك نفط صخري لكان لدينا أسعار متقلبة.»

وأضاف «الغاز الصخري باهظ التكلفة بدرجة لا تجعله مصدر قلق لأوبك التي لا تزال تركز على الحفاظ على الأسعار عند مستويات ملائمة.»

«الاتحاد الأوروبي» يرحب بتوقيع مذكرة تفاهم بين سلوفاكيا وأوكرانيا حول ضخ الغاز

رحب الاتحاد الاوروبي امس بتوقيع مذكرة تفاهم بين سلوفاكيا واوكرانيا بشأن ضخ الغاز الطبيعي السلوفاكي الى المناطق الاوكرانية.

وقال الاتحاد الاوروبي في بيان له ان رئيس المفوضية الاوروبية جوسيه مانويل باروسو سيحضر مراسم احتفال بعملية ضخ الغاز السلوفاكي الى اوكرانيا مع رئيس الوزراء السلوفاكي روبرت فيكو ووزير الطاقة الاوكراني يوري بروران في وقت لاحق اليوم.

واوضح البيان ان شركة «ايوستريم» المشغلة لانابيب الغاز السلوفاكية ستوقع بالاضافة الى مذكرة التفاهم مع نظيرتها الاوكرانية «يوكرترانس غاز» اتفاقا اطاريا حول ربط انابيب البلدين و تفاصيل عملية ضخ الغاز السلوفاكي في وقت لاحق اليوم.

من جانبه قال باروسو في تصريح مقتضب «أهنئ بحرارة جميع الأطراف المعنية التي شاركت في المفاوضات الناجحة الخاصة بضخ الغاز من سلوفاكيا الى أوكرانيا».

واعتبر هذا الامر «خطوة أولى مهمة لتنويع مصادر أوكرانيا من الغاز وتساهم في زيادة أمن الطاقة في أوروبا الشرقية والاتحاد الأوروبي ككل».

تأتي هذه الخطوة بعد ان رفعت روسيا في وقت سابق من الشهر الجاري أسعار تصدير الغاز الى اوكرانيا ليبلغ 485 دولارا لكل الف متر مكعب من الغاز.

وكانت اوكرانيا تحصل على الغاز الروسي بأسعار مخفضة تعادل 268 دولارا لكل الف متر مكعب من الغاز وفقا لاتفاقية وقعها الجانبان في ديسمبر عام 2013

10.5 في المئة نمو أحجام مناولة موانئ دبي خلال الربع الأول

ناولت « موانئ دبي العالمية المحدودة » خلال الربع الأول من العام الحالي .. 14.3 مليون حاوية نمطية قياس20 قدما عبر محفظة أعمالها العالمية من المحطات البحرية .. محققة نموا في أحجام مناولة الحاويات الإجمالية بنسبة 10.5 في المئة على أساس المقارنة المثلية.

فيما سجلت أحجام المناولة الإجمالية نموا بنسبة 11.6 في المئة على أساس التقارير المحاسبية التي عكست مساهمة الأحجام الجديدة من لندن غيتواي «المملكة المتحدة» وإمبرايورت «البرازيل».

وعزى سلطان أحمد بن سليم رئيس مجلس الإدارة في تصريح له خلال الاجتماع السنوي للجمعية العمومية العادية للموانئ عن السنة المنتهية في 31 ديسمبر 2013 والذي عقد اليوم .. النمو الذي تحقق خلال الربع الأول إلى تحسن الأداء في محطات الشركة في آسيا والمحيط الهادئ وشبه القارة الهندية والإمارات العربية المتحدة .. فيما تواصل أوروبا إظهار بوادر تحسن .. بينما سجلت محطات الدولة نتائج فصلية قوية جدا مع مناولة 3.6 ملايين حاوية نمطية بنسبة نمو بلغت 17.5 في المئة.

وأشار إلى أن محفظة الأعمال من المحطات الموحدة – وهي تضم المحطات البحرية التي لدينا فيها سيطرة كما ورد بموجب معايير تقديم التقارير المالية العالمية – ناولت 6.8 مليون حاوية نمطية خلال الربع الأول من عام 2014 مسجلة نموا في الأداء بنسبة 12.8 في المائة على أساس المقارنة المثلية المحاسبية .. فيما حققت الأحجام الموحدة على أساس التقارير المحاسبية نموا أقل بنسبة 9.1 في المئة وذلك بسبب بيع « سي تي 3 »هونغ كونغ في مارس من العام الماضي.

وقال إن الموانئ لمست عودة النمو في أحجام الحاويات في عام 2014 مع إضافة طاقة استيعابية جديدة وتحسن التجارة العالمية في الربع الأول وجاءت أحجام المناولة التي تم تسجيلها في ميناء « جبل علي » مشجعة وساهمت إضافة طاقة استيعابية بواقع مليون حاوية نمطية إلى «محطة الحاويات رقم 2 » في تحقيق هذه النتائج القوية.

وأضاف ابن سليم أن إضافة أربعة ملايين حاوية نمطية إلى طاقة الميناء الاستيعابية مع افتتاح « محطة الحاويات رقم 3 » هذا العام سيضع «موانئ دبي العالمية» في موقع يؤهلها لتلبية الطلب المستقبلي على الطاقة الاستيعابية في دبي.

وأكد مضي المجموعة في تنفيذ مشاريع التطوير الرئيسية في نافا شيفا في الهند وروتردام في هولندا وفقا لجداول التسليم المقررة..لافتا إلى البدء أخيرا في عمليات البناء في «يرمكاء» في تركيا..متوقعا إضافة طاقة استيعابية تقارب 0.8 مليون حاوية نمطية خلال النصف الثاني من عام 2015.

وأعرب عن سعادته بأداء محفظة أعمال المجموعة خلال الربع الأول..معتبرا أنه يظهر توفير في الطاقة الاستيعابية الصحيحة في المواقع الصحيحة..موضحا أنه على الرغم من البداية القوية لهذا العام إلا أنه تبقى ظروف الاقتصاد الكلي في بعض المناطق غير مستقرة..مضيفا أن المجموعة في وضع جيد يسمح لها بالتفوق على أداء السوق الذي تشير التوقعات إلى تحقيقه نموا بنسبة تقارب الخمسة في المئة خلال 2014.

وشدد رئيس مجلس الإدارة على مواصلة تركيز المجموعة على تحقيق الربحية من خلال استهداف مناولة بضائع ذات هوامش ربحية أعلى وخفض التكاليف وتعزيز كفاءة العمليات..معربا عن ثقته من تحقيق توقعات السوق لكامل العام.

رئيس بورصة مصر: تداول وثائق صناديق المؤشرات قد يبدأ خلال 6 أسابيع

متعامل في البورصة المصرية

«رويترز» – وقع رئيس البورصة المصرية محمد عمران امس اتفاقا لمنح شركة بلتون للاستثمار أول ترخيص لممارسة نشاط صناديق المؤشرات وقال إن تداول وثائق الصندوق قد يبدأ خلال ستة أسابيع.

وسيصبح صندوق اكس-تي مصر الذي تديره بلتون أول صندوق مؤشرات للأسهم المصرية يجري تداول وثائقه في السوق.

وقال عمران في مؤتمر صحفي بمناسبة توقيع عقد ترخيص الصندوق «البنية التحتية والضوابط الخاصة بصناديق المؤشرات جاهزة للعمل وخلال ستة أسابيع قد نرى تداولا لوثائق صناديق المؤشرات في البورصة.»

وصناديق المؤشرات صناديق استثمارية مفتوحة تتبع حركة مؤشر معين وتقيد الوثائق المكونة لها ويجري تداولها في سوق الأوراق المالية مثل الأسهم والسندات.

وكانت الهيئة العامة للرقابة المالية المصرية أصدرت في مارس الماضي قواعد طال انتظارها لإصدار صناديق المؤشرات. ومن شأن تلك القواعد أن تساهم في ظهور صانع السوق لأول مرة في البورصة المصرية وفي جذب المستثمرين الأجانب للسوق.

وامتنع علاء سبع رئيس مجلس إدارة بلتون عن الكشف عن حجم رأسمال الصندوق. لكنه قال إن بلتون ستساهم فيه بعشرة ملايين جنيه «1.43 مليون دولار» «والقوانين تتيح لها الزيادة حتى 50 ضعفا وفقا لمدى الإقبال على الصندوق.»

وأوضح سبع أن حجم رأسمال الصندوق سيكون موجودا في نشرة الاكتتاب.

وقال أسامة رشاد مدير علاقات المستثمرين في بلتون لرويترز على هامش المؤتمر إن شركته على وشك تقديم نشرة الاكتتاب للرقابة المالية.

وذكر أن شركته تستهدف بدء تداول وثائق الصندوق خلال النصف الثاني من مايو ايار.

وكانت بلتون القابضة أول من طلب إطلاق صناديق للمؤشرات في مصر نهاية 2008 قبل اندلاع الأزمة المالية العالمية.

وتتميز صناديق المؤشرات بما تمنحه للمستثمرين من فرص تغطية أسواق كاملة في دول مختلفة أو قطاعات شتى بتكلفة أقل من وسائل الاستثمار الأخرى.

وقال شريف سامي رئيس هيئة الرقابة المالية لرويترز في سبتمبر الماضي إن صناديق المؤشرات أقل مخاطرة من الصناديق الأخرى «لأنك تستثمر في السوق بأكمله وليس وفقا لرؤية مدير صندوق قد يصيب ويخطئ. أيضا أعباء صندوق المؤشرات أقل على المستثمر.. ستكون أول فرصة لظهور صانع السوق في البورصة.»

وتنص قواعد صناديق المؤشرات على وجود اثنين من صناع السوق على الأقل ويجوز استثناء الاكتفاء بواحد بشرط أن يلتزم الصندوق في هذه الحالة بعدم تجاوز قيمة الوثائق التي يجوز للصندوق إصدارها عن عشرين مثل إجمالي حقوق الملكية والقروض المساندة لصانع الصندوق